



# مذلة الذرية اللغوية

المجلد الثاني والعشرون - العدد الأول - (المحرم - ربيع الأول ١٤٤١هـ / سبتمبر - نوفمبر ٢٠١٩م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

طول الفصل في القرآن الكريم  
- دراسة نحوية

أثر المذهب الفقهي في التأليف اللغوي  
في معجم تهذيب اللغة للأزهري

الترابط النصي في آية الدين

الذيل الطويل لبیت ابن مالك الجليل  
لمحمد بن عيسى الظفاري

(لماذا تتغير اللغات) عرض ونقد

كشاف مجلة الدراسات اللغوية  
(المجلد الحادي والعشرون) - السنة الحادية والعشرون





رئيس التحرير  
تركي بن سهو العتيبي  
مدير التحرير  
خالد بن سعود العصيمي

# مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ردمذ: ٨٥١٣-١٣١٩

الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المجلد الثاني والعشرون - العدد الأول -

(المحرم - ربيع الأول ١٤٤١هـ / سبتمبر - نوفمبر ٢٠١٩م)

- طول الفصل في القرآن الكريم - دراسة نحوية  
٥ خالد بن سليمان بن عبدالعزيز المليفي
- أثر المذهب الفقهي في التأليف اللغوي  
في معجم تهذيب اللغة للأزهري  
١٠٧ رانية محفوظ عثمان الورفلي
- الترابط النصي في آية الدين  
١٥٧ أحمد عارف حجازي
- الذيل الطويل لبيت ابن مالك الجليل لمحمد بن عيسى الظفاري  
٢٠١ إبراهيم بن سالم الصّاعدي
- (ماذا تتغير اللغات) عرض ونقد  
٢٦٣ عباس علي السوسوة
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية  
(المجلد الحادي والعشرون) - السنة الحادية والعشرون  
٣١١ مصباح محمد مصباح

المحتويات

مجلة الدراسات اللغوية

ص.ب.٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies

P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993

البريد الإلكتروني

Arabic1433@kferis.com Arabic1433@gmail.com

عنوان المراسلة

## هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي  
صالح بن سليمان العمير  
عبدالرحمن بن محمد العمار

## الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- صلاح الدين صالح حسنين ..... أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبدالله صالح بابعير ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد أحمد الدالي ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن يعقوب تركستاني ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- مسعود صحراوي ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

### ضوابط النشر:

- ١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
- ٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
- ٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- ٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
- ٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
- ٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
- ٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
- ٨- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
- ٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
- ١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

• تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

**أولاً : البحوث والدراسات**



طول الفصل في القرآن الكريم

دراسة نحوية

إعداد

خالد بن سليمان بن عبدالعزيز المليفي

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



• الملخص

يتناول هذا البحث قضية جزئية في ظاهرة الفصل بين المتلازمات النحوية كالمبتدأ والخبر والصفة والموصوف، وهي قضية (طول الفصل)، وذلك من خلال جمع توجيهات القرآن الكريم التي نُقِدت؛ لما تفضي إليه من الفصل الطويل بين أجزاء الآية المتلازمة، ودراستها دراسةً تحليليةً في سبعة مطالب.

وهذا البحث يهدف إلى أمور، من أهمّها: محاولة استظهار أسباب حمل بعض الآيات على ما فيه طول فصل وما يفضي إليه ذلك من آثار، والوقوف على بعض أجوبة المعربين عن الاعتراض بطول الفصل.

وقد كان من النتائج التي تأدّى إليها البحث:

- أنه ليس هناك معيار متفق عليه بين معربي القرآن في التمييز بين طول الفصل وعدمه.
- يعد الزمخشري أكثر النحويين حملاً للقرآن على توجيهات يترتب عليها طول فصل.
- أكثر مسائل طول الفصل تجري في الظرف أو الجارّ والمجرور وما يتعلّقان به، والعطف، والبدل.

\*\*\*\*\*



## المقدمة

الحمد لله الذي لا يُستفتح الكلام إلا بحمده، ولا يُستنَجح الطلب إلا بتوفيقه،  
والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من خصائص التركيب في الجملة العربية وجود المتلازمات أو الأزواج  
النحوية التي «يدخل بعضها في بعض، ويشتدُّ ارتباطُ ثانٍ منها بأول»<sup>(١)</sup>، مثل:  
الصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه.

ومن العوارض الأسلوبية التي أُثرت أن يُقَطَّع ما بين هذه المتلازمات  
بفاصل أو أكثر، وهذا وإن كان من صور التوسُّع في التراكيب إلا أنه خلاف  
الأصل، وكلَّمَا طال الفصل كان هذا أدعى إلى مفارقة الأصل أكثر.

وممَّا لا تفوت ملاحظته في التوجيه الإعرابي للقرآن الكريم حملُ بعض المعربين عدداً  
من الآي على توجيهات إعرابية تضمَّن طول فصل بين بعض متلازمتها، وهذا الفصل قد  
يستغرق جُملاً بل سُوراً؛ ممَّا جعل تلك التوجيهات محلَّ نقد بالتضعيف عند بعض المعربين.

وعليه؛ فقد جمعتُ عُرى العزم على اقتصاص تلك التوجيهات التي اعترض  
عليها بطول الفصل من مظانِّها المختلفة وهي كتب الإعراب والتفسير والنحو،  
وقد بلغت - بناءً على جمعي - زهاء تسعة وثلاثين توجيهاً.

ولا أزعم بهذا المبلغ أني قد أوفيتُ جمعها غير منقوصة، فإنَّ هذا مدْحضة  
قدم، ولكنني أقول كما قال الأول: «إلَّا تجيء مألئى يجيء قرأبها»<sup>(٢)</sup>.

ويهدف هذا البحث إلى الأمور الآتية:

١. جَمْع ما أمكن من التوجيهات الإعرابية للقرآن الكريم التي اعترض  
عليها بطول الفصل في موضع واحد.

(١) دلائل الإعجاز: ٩٣.

(٢) رجز، لعنبر بن عمرو بن تميم. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢٧/١، والكامل: ٥٨١/٢.

٢. محاولة استجلاء أسباب حمل بعض الآيات على ما فيه طول فصل، وما ترتب عليه من آثار.
٣. الوقوف على بعض أجوبة المعريين عن الاعتراض بطول الفصل.
- وقد كُتِبَ في موضوع ظاهرة الفصل بين المتلازمات النحوية بعض الدراسات، ومما وقفتُ عليه منها:
١. الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة، للدكتور محمد عطا أحمد. وهو بحث مقدّم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الدكتوراه) في جامعة مؤتة، ٢٠٠٩ م<sup>(١)</sup>.
٢. الفصل النحوي ظواهره وعلله، للدكتور حمدي الجبالي: وهو بحث منشور في مجلة جامعة النجاح، مج: ١٣، ع: ١، ١٩٩٩ م.
٣. الفصل النحوي بين مطالب الترك وقيم الدلالة، للدكتور عبدالعزيز موسى علي: وهو بحث نُشر في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: ٣٣، ع: ١، ٢٠٠٦ م.
- وهذه الدراسات بينها وبينها بحثي مضرب بعيد؛ لأنها صرفت عنايتها إلى تتبّع مواضع الفصل التي نصَّ عليها النحويون سواءً أكانت قياسية أم غيرها وبيان أنواعه، وغير ذلك من دون الالتفات إلى ظاهرة طول الفصل.
٤. أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيّان، للدكتور حسن القرني: وهي رسالة (دكتوراه) مقدّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، ١٤٢٥ هـ.
- وهذه الدراسة تُشاكل بحثي من جهة مجال التطبيق وهو القرآن الكريم فقط، ولكنها لم تتوفر على موضوع طول الفصل بدراسة الآيات التي تضمّنته، واستظهار أسبابه وآثاره.

(١) وهو من البحوث النفيسة في موضوعه، وقد أفدت منه فائدة جُلبت في تكوين صورة كلية عن (الفصل النحوي)، وخاصّةً في التمهيد.

وقد بنيتُ هذا البحث على الخطة الآتية:

- المقدمة.

- التمهيد: وفيه أملتُ بظاهرة الفصل عند النحويين باختصار؛ لأنه مجاز لما بعده، وليس مقصوداً.

مسائل طول الفصل: وقد سلكتها في سبعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: طول الفصل بين المبتدأ والخبر.

المطلب الثاني: طول الفصل بين الظرف أو الجارّ والمجرور وما يتعلّقان به.

المطلب الثالث: طول الفصل بين الحال وصاحبه.

المطلب الرابع: طول الفصل بين المستثنى والمستثنى منه.

المطلب الخامس: طول الفصل بين الصفة والموصوف.

المطلب السادس: طول الفصل بين البدل والمبدل منه.

المطلب السابع: طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

- الخاتمة: وقد أودعتها أهمّ القضايا التي توفّر عليها البحث، والنتائج التي مخضتُ عنه، كالأسباب والآثار.

- قائمة المصادر والمراجع.

وأخيراً، فيني أرجو أن يكون هذا البحث من العلم النافع، وأرجو أيضاً أني قد تحرّيتُ فيه الميزان القسط والحكم العدل مع إقتار علمي وكلاله جهدي، سائلاً الله تعالى أن يُسني عليّ فيه من توفيقه دليلاً ضمينا بالصواب، وعوناً كفيلاً بالنجاح، والحمد لله ربّ العالمين.

## التمهيد: نبذة عن الفصل النحوي.

من سمات النظام اللغوي في الجملة العربية اشتغالها على عناصر متلازمة متطالبة، فالفعل مثلاً يطلب الفاعل، والمبتدأ يطلب الخبر، وكذا الأمر يجري في الصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه، والتوكيد والمؤكّد، وغير ذلك من أجزاء الجملة التي يتعيّن تعاقبها دون فاصل في الأصل<sup>(١)</sup>.

ويتيح النظام اللغوي أن يُذكّر بين هذه العناصر المتلازمة ما يفصل بينها، وذلك بوجود صيغة أو أكثر بين أجزاء التركيب التي تحتمّ قواعد اللغة تواليها من دون حاجز بينها<sup>(٢)</sup>، وهذا هو مفهوم الفصل.

«و(الفصل) مستخدم بكثرة في التراث النحوي»<sup>(٣)</sup> منشوراً في أبوابه المختلفة<sup>(٤)</sup>، وقد يُشار إليه أحياناً بطول الكلام، كما في قول سيبويه: «...كُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلًا، وَكَأَنَّهُ شَيْءٌ يَصِيرُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ»<sup>(٥)</sup>.

وقد خصّ بعض الباحثين<sup>(٦)</sup> الفصل بالمفرد لا بالجملة، وصنّع النحويين - كما في مسائل هذا البحث - يدلُّ على خلافه، فقد جعلوا الفصل شاملاً للمفرد والجملة.

(١) ينظر: ظاهرة التلازم بين الأسماء: ١، وبناء الجملة العربية: ٨٢، والعربية معناها ومبناها: ٢١٦-٢١٧.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٩٢، وأثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي: ١.

(٣) أصول التفكير النحوي: ٢٩٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/١٧٤ مع شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٢٩، والخصائص: ١/٣٣٥، ٢/١٧٣، ٣٩٠، والمسائل البصريّات: ١/٣١١، والمسائل الحليّيات: ١٤٣، وأمالي ابن السجري: ١/٢٩٤، ٢/٤١٣، وشرح التسهيل: ١/٣٦١، ٢/٩٥-٩٦، ٣/٢٨٨، ٣٨٤، ومغني اللبيب: ٣٢، ٩٨، ٧٤٥، ٨٠٠.

(٥) الكتاب: ٢/٣٨. وقد قال الشاطبي في تفسير كلام سيبويه: «... لأنه إذا طال الكلام - يعنى بالفصل - ...». ينظر: المقاصد الشافية: ٢/٥٧٢. وينظر أيضاً: المقتضب: ٣/٢١٠، والدر المصون: ٤/١٤٢، ٦٥١.

(٦) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة: ٣٠.

وليس الفصل على رتبة واحدة من الجواز والمنع، والقبح والحسن، والاطراد والشذوذ لدى النحويين على اختلاف بينهم في تلك الأحكام<sup>(١)</sup>، ولكن اتفقت كلمتهم أو كادت على «أنه كلما ازداد الجزء ان اتصالاً قوي قُبِح الفصل بينهما»<sup>(٢)</sup>.

ومما يلابس (الفصل) في معناه (الاعتراض)، ولكنه لا يكون إلا بجملة أو أكثر تقع بين متلازمين، وهو - كما قال أبو علي الفارسي - «قد شاع في كلامهم واتسع وكثر، ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي منهما؛ لأن فيه تسديداً وثبتيّاً؛ فأشبهه من أجل ذلك الصفة والتأكيد»<sup>(٣)</sup>.

ويبدو من عبارات بعض النحويين عدم التفريق بين الفصل والاعتراض، وهو ما ذهب إليه بعض الباحثين<sup>(٤)</sup>.

من ذلك: أن ابن جنّي قد جاء بهما في سياق واحد في قوله: «قوله: (والحوادث جمّة) جملة اعتراض بهما بين الفعل وفاعله، وجاز له ذلك؛ لأنه تسديد لما هو فيه، ولولا ذلك لم يجر له الفصل بين الفعل والفاعل بما هو أجنبي بينهما»<sup>(٥)</sup>.

وأصرح من هذا النص قول أبي علي الفارسي - فيما نقله ابن جنّي - عند تناوله لبعض الأبيات: «... وهذا الاعتراض والفصل الجاري مجرى التوكيد كثير في كلامهم»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ١٤٦/٢، ١١١/٣، والمقتضب: ١٦٥/٤، والأصول في النحو: ١٢٨/١، وشرح الكتاب للسرياني: ٣٢٥/٣، ٢٤٢/٤، والتعليقة: ١/٢٥٢، ٣٠١، والإيضاح العضدي: ٢٤٥، والمسائل الحليّيات: ١٤٥، والخصائص: ٢/٣٩٠، وسر صناعة الإعراب: ١/١٤٢، وضرائر الشعر: ٢٠٧، وشرح التسهيل: ٤١٩/٢، وارتشاف الضرب: ٢/١٠٤٢، ٤/١٦٤٧، ١٨٦٠، والتذليل والتكميل: ٤/٢١٤.

(٢) الخصائص: ٢/٣٩٠.

(٣) المسائل الحليّيات: ١٤٣. وينظر: الخصائص: ١/٣٣٥.

(٤) ينظر: الفصل النحوي مظهره وعلله: ٢٠٣.

(٥) الفسر: ٣/١٨٠.

(٦) سر صناعة الإعراب: ١/١٤٠.

وفي المقابل، نجد أن ابن جنّي في كتابه (الخصائص) قد أفرد باباً للفروق والفصول، وآخر للاعتراض، وهذا قد يدلُّ على تفرقة بينهما<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ الصواب في ذلك أن الاعتراض في الأصل فصل، ولكنَّه فصل مخصوص بالجملة؛ ولذا كان كلُّ اعتراض فصلاً، وليس كلُّ فصل اعتراضاً، فالفصل أعمُّ من الاعتراض؛ لأنه يجري تحت مفهومه كلُّ فاصل بين متلازمين سواءً أكان هذا الفاصل كلمة أم جملة أم شبهها<sup>(٢)</sup>، وهو ما جرى عليه هذا البحث.

وممَّا يميّز به الفصل عن الاعتراض أنه في الفصل قد نجد الفاصل أو الفواصل لها محلٌّ من الإعراب، في حين أن الجملة في الاعتراض لا محلٌّ لها من الإعراب<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف بين النحويين - من حيث التنظير - على عدم جواز الفصل بين المتلازمين بفاصل أجنبي، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول غير المضاف<sup>(٤)</sup>، أو الفصل بين الصلة والموصول أو بين أجزاء الصلة بما لا يتعلّق بالصلة<sup>(٥)</sup>.

وإنما قلتُ: «من حيث التنظير»؛ لأننا سنقف في هذه الدراسة على آيات من القرآن أجاز فيها بعض مَنْ تناولها من النحويين وغيرهم الفصل بالأجنبي، ولستُ على ثلجٍ يقين من صنيعهم هذا: أهو سهو منهم، أم هو شيء يميزونه؟

(١) ينظر: الخصائص: ١/٣٣٥، ٢/٣٩٠. وينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة: ٣٨.

(٢) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة: ٣٨.

(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٩٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/٨٢٧، والمقاصد الشافية: ٤/١٧٣-١٧٤.

(٥) ينظر: التعليقة: ١/٢٥٢، وتمهيد القواعد: ٢/٧٧٤.

وَيُغْتَفَرُ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ<sup>(١)</sup>، وهذا من صور التوسُّع فيهما توسُّعاً لا يكون في غيرهما<sup>(٢)</sup>، وسبب ذلك «أنَّ جميع الأفعال وما كان من معانيها يدلُّ على الزمان والمكان دلالةً قائمةً وإن لم يُذكَرْ، فإذا ذُكِرَ فعلى التأكيد، وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه أو في حكمه، فكأنك إذا فصلت بظرف أو جارٍّ ومجرور لم تفصل بشيء»<sup>(٣)</sup>.

- (١) هذا من حيث العموم، ولا تخلو بعض المسائل من خلاف. ينظر: الأصول في النحو: ١٦٦/٢، والحجة للفارسي: ١٦/٤، والخصائص: ١٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٧٩/٢، وشرح التسهيل: ١٢/٢، والبحر المحيط: ٢٦٢/١، ٢٤٤/٥، وتوضيح المقاصد: ٩٠١-٩٠٠/٢.
- (٢) وهي صور كثيرة تستحق الحصر. ينظر مثلاً: شرح الكافية الشافية: ٤٠٥/١، والمقاصد الشافية: ٣١٥/٢.
- (٣) الأشباه والنظائر: ٢٣٤/٢. وينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة: ٤٣.

## مسائل طول الفصل:

المطلب الأول: الفصل بين المبتدأ والخبر.

### المسألة الأولى:

﴿الَّذِينَ يَخْلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ {٣٧} ﴿<sup>(١)</sup>﴾.

اختلف العربون في إعراب الاسم الموصول (الذين يخلون) على أقوال عديدة: منها ما أجازته الزجاج<sup>(٢)</sup>، وهو أنه مبتدأ وخبره جملة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَظَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ {٤٠} ﴿<sup>(٣)</sup>﴾، وبناءً عليه يكون الاسم الموصول (الذين) من قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ {٣٨} ﴿<sup>(٤)</sup>﴾ معطوفاً على المبتدأ، ويكون العائد إليه في جملة الخبر محذوفاً، والتقدير: الذين يخلون، والذين يُنْفِقُونَ أموالهم رياء الناس إنَّ الله تعالى لا يظلمهم مثقال ذرة أو مثقال ذرة لهم<sup>(٥)</sup>.

وقد اعترض على هذا الإعراب بكثرة الفواصل بين المبتدأ والخبر<sup>(٦)</sup>، وهو: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ {٣٨} ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ {٣٩} ﴿<sup>(٧)</sup>﴾.

(١) النساء: (٣٧).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥١/٢. وينظر أيضاً: التفسير البسيط: ٥٠٨/٦، والهداية: ١٣٢٤/٢، والمحزر الوجيز: ٥٢/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٦٣-٢٦٤، والبحر المحيط: ٢٥٧/٣، وروح المعاني: ٢٩/٣.

(٣) النساء: (٤٠).

(٤) النساء: (٣٨).

(٥) ينظر: الدر المصون: ٦٧٧/٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٢٥٧/٣، والدر المصون: ٦٧٧/٣.

(٧) النساء: (٣٨-٣٩).

ولعلّ الذي جعل الزَجَّاجَ وَمَنْ وافقه<sup>(١)</sup> يجيزون إعراب الاسم الموصول (الذين ييخلون) مبتدأ<sup>(٢)</sup> أنّ هذا الآية عنده قد نزلت في اليهود<sup>(٣)</sup>؛ فناسب أن تكون جملة مستأنفة.

وقد قرن الله تعالى بهم صنفاً آخر، وهم الذين ذكرهم سبحانه وتعالى في الآية التالية: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾، والمقصود بهم أهل النفاق عند بعض المفسرين<sup>(٤)</sup>.

وبالنظر إلى بعض الآيات التي أشارت إلى أهل الكتاب، نجد اقتران ذكرهم بغيرهم مخبراً عنهم بخبر واحد، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٦)</sup>؛ فلعلّ الزَجَّاجَ أراد بهذا الإعراب إجراء الآية محلّ البحث على أسلوب هاتين الآيتين وغيرهما.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٥٥، والقطع والائتناف: ١٦٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٥٦/١.

(٢) وقد جاءت بعض الأعراب التي تقتضي اتصال (الذين) بما قبلها. ينظر ذلك مفصلاً في: البحر المحيط: ٣/ ٢٥٧.

(٣) ينظر النصّ على أن المراد بالباخلين هم اليهود في: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٥١، وجامع البيان: ٧/ ٢١، والتفسير البسيط: ٦/ ٥٠٩.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٧/ ٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٥١. وقد ذكر بعض أهل التفسير أن ذلك من تابع صفات اليهود الموصوفين بالبخل في الآية التي قبلها، ولعلّ الراجح أنهم صنف آخر وهم المنافقون؛ وذلك لأنّ الأفضح عند العرب أنه إذا أريد بالوصف الثاني موصوف غير الأول أدخلت الواو. ينظر: جامع البيان: ٧/ ٢٣-٢٤.

(٥) البينة: (٦).

(٦) الحج: (١٧).

وقد تضمن طول الفصل بين المبتدأ والخبر في الآية ثلاثة مضعفات، وهي:

أولاً: أن الخبر لا ينتظم مع المبتدأ في معناه انتظاماً واضحاً؛ لأن سياق المبتدأ وما عطف عليه ظاهر من قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لا يناسب الإخبار عنه بآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، بل مساقها أن يكون استئناف كلام إخباراً عن عدله وفضله سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>.

ثانياً: اقتضاؤه أن يكون وَقْفُ القارئ على جملة الخبر؛ لأنه «لا يفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف»<sup>(٢)</sup>، والفاصل بينهما طويل قد يضيّق عن بلوغ تمامه النفس؛ لاستغراقه أكثر من آيتين.

ثالثاً: استلزامه تقدير ضمير عائد إلى المبتدأ في جملة الخبر.

ولذا أميل إلى جعل خبر (الذين ييخلون) محذوفاً، والتقدير: مُبْغَضُونَ، أو مُعَذَّبُونَ أو غير ذلك من التقادير المناسبة للسياق<sup>(٣)</sup>؛ لأنه أسهل من طول الفصل وما يترتب عليه، ولأن «حذف الخبر كثير في القرآن»<sup>(٤)</sup>.

### المسألة الثانية:

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضُرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢٥٧/٣.

(٢) منار الهدى: ٢١٢.

(٣) ينظر بعضها في: الكشف: ٥٠٩/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٥٦/١، والبحر المحيط: ٢٥٧/٣.

(٤) التفسير الكبير: ٢٩/٢٠٩.

(٥) التوبة: (١٠٧).

تعددت التوجيهات الإعرابية للاسم الموصول (والذين اتخذوا)، ومنها: أن (الذين) مبتدأ، وخبره جملة ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

وهذا إعراب مكّي<sup>(٢)</sup>، وأبي البركات الأنباري<sup>(٣)</sup>، والسحوفي<sup>(٤)</sup>، وأبي إسحاق الثعالبي<sup>(٥)</sup>، وأجازه أبو جعفر النحاس<sup>(٦)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٧)</sup>.

وهو مقبول من حيث المعنى، ولكن يُضعفه -كما قال السمين الحلبي<sup>(٨)</sup>- طول الفصل بين المبتدأ والخبر؛ فقد تخللتها آيتان طويلتان تشتملان على جمل كثيرة، وهي: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ {١٠٨} {أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} (٩).

وربما كان طول الفصل سبب جعل الكسائي<sup>(١٠)</sup> الخبر ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾<sup>(١١)</sup>؛ لأنها قريبة من المبتدأ.

(١) التوبة: (١١٠).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٣٦، والهداية: ٤/٣١٥٠.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤٠٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٥/١٠١-١٠٢.

(٥) ينظر: الجواهر الحسان: ٣/٢١٣.

(٦) ينظر: إعراب القرآن: ٢/٢٣٥.

(٧) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/٣١٨.

(٨) ينظر: الدر المصون: ٦/١١٩.

(٩) التوبة: (١٠٨-١٠٩).

(١٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٩٦، ٢/٤٠.

(١١) التوبة: (١٠٨).

ولكن يشكل على قوله أن الربط بين المبتدأ وجملة الخبر قد حصل بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير<sup>(١)</sup>، والتقدير: والذين اتخذوا مسجداً... لا تقم في مسجدهم.

وهو غير جائز عند البصريين<sup>(٢)</sup>، بل جمهور النحويين<sup>(٣)</sup>، وأجازه ابن مالك<sup>(٤)</sup>.

وذهب بعض العربيين<sup>(٥)</sup> إلى جعل الخبر جملة ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، والمعنى: أفمن أسس بنيانه من هؤلاء أم من أسس بنيانه من الذين اتخذوا مسجداً<sup>(٧)</sup>.

وقد عدّه ابن عاشور<sup>(٨)</sup> بعيداً في المعنى.

### المسألة الثالثة:

﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾<sup>(٩)</sup>.

أجاز الزمخشري<sup>(١٠)</sup> أن يكون (رفيع الدرجات) خبراً عن المبتدأ المتقدم في آية ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنزِلُ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٥٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٠/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١١٨/٢، والتذليل والتكميل: ٢٩/٤، ٣٦-٣٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٠/١.

(٥) ينظر: غرائب التفسير: ٤٦٥/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٦٠/٢، والدر المصون: ١١٩/٦.

(٦) التوبة: (١٠٩).

(٧) ينظر: غرائب التفسير: ٤٦٥/١. وقد عدّه عجباً.

(٨) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٩/١١.

(٩) غافر: (١٥).

(١٠) ينظر: الكشاف: ١٥٦/٤، والتفسير الكبير: ٣٨/٢٧، والبحر المحيط: ٤٣٦/٧، والدر المصون: ٤٦٣/٩.

(١١) غافر: (١٤).

وقد ضَعَفَهُ أَبُو حَيَّان<sup>(١)</sup> بطول الفصل بين المتدأ والخبر حيث فصلت بينهما آية كاملة، وهي: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، بالإضافة إلى جملة الصلة وما عطف عليها في الآية السابقة.

ولعلَّ الزمخشري أراد بذلك جَعَلَ الكلام جملةً واحدة بدلاً من جعله جملتين، وهذا حاصل بإعراب (رفيع) مبتدأ و(ذو العرش) خبره، أو إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو<sup>(٣)</sup>.

وقد يعضد ما ذهب إليه قراءة (رفيع) بالنصب<sup>(٤)</sup> على المدح، أو الحال من لفظ الجلالة في ﴿فَادْعُوا اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup> ممَّا يعني اتصال الكلام بما قبله، والقراءات يُفسَّر بعضها بعضاً<sup>(٦)</sup>. والذي أميل إليه أن جعل (رفيع الدرجات...) جملةً مستقلةً أمثل؛ «لأنَّ الكلام هنا في غرض مستجد»<sup>(٧)</sup>؛ فناسب ألاَّ يتصل بما قبله إعراباً.

#### المسألة الرابعة:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّ لَهُمْ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾<sup>(٨)</sup>.

اختلفت كلمة العربيين في تعيين خبر الاسم الموصول (الذين) على أقوال، ومنها: أن الخبر هو جملة ﴿أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٣٦/٧. وتابعه السمين الحلبي. ينظر: الدر المصون: ٤٦٣/٩.

(٢) غافر: (١٣).

(٣) ينظر هذان الإعرابان في: البحر المحيط: ٤٦٣/٧، والدر المصون: ٤٦٣/٩.

(٤) لم أقف على نسبة هذه القراءة. ينظر: معجم القراءات القرآنية: ٢٠٦/٨.

(٥) ينظر: الكشف: ١٥٦/٤، وإعراب القراءات الشواذ: ٤١٧-٤١٨.

(٦) ينظر: قواعد التفسير: ٩٠/١.

(٧) التحرير والتنوير: ١٦٦/٢٤.

(٨) فصلت: (٤١).

(٩) فصلت: (٤٤).

وهذا إعراب أبي عمرو بن العلاء<sup>(١)</sup>، وأجازه بعض المعربين، ومنهم: الفراء<sup>(٢)</sup>، والنحاس<sup>(٣)</sup>، ومكي<sup>(٤)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٥)</sup>، والبيضاوي<sup>(٦)</sup>، والزركشي<sup>(٧)</sup>.

وبناءً على ذلك يكون الوقف على (بعيد). قال أبو بكر الأنباري: «فإن كان الخبر ما عاد من قوله: ﴿أُولَئِكَ يُتَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ لم يتم الوقف إلا على ﴿مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾<sup>(٨)</sup>.

وقد نقد الحوفي<sup>(٩)</sup>، وابن عطية<sup>(١٠)</sup> هذا الإعراب بكثرة ما فصل بين المبتدأ والخبر من جمل، وهي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ {٤١} لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ {٤٢} مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ {٤٣} وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾<sup>(١١)</sup>.

ولذا عدَّ ابن هشام هذا الإعراب مثلاً على الجهة الرابعة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي: «أن يُخْرَجَ على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي»<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ١٩/٥، والبحر المحيط: ٤٧٨/٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١٩/٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٦٤/٤، والقطع والائتلاف: ٦٢٨، ومعاني القرآن له: ٦٢٧٥/٦.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٤٢/٢.

(٥) ينظر: التفسير الكبير: ١١٣/٢٧.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل: ٧٣/٥.

(٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٤٠/٣.

(٨) إيضاح الوقف والابتداء: ٨٧٨/٢.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٨/٧.

(١٠) ينظر: المحرر الوجيز: ١٩/١٥.

(١١) فصلت: (٤٤-٤١).

(١٢) مغني اللبيب: ٧١٠.

ولعلَّ سبب القول به على الرُّغم من طول الفصل أنه جاء معناه عن بعض المفسِّرين كما قال الأخفش<sup>(١)</sup>، ونُسب في بعض المصادر إلى أكثرهم<sup>(٢)</sup>، والوجه الإعرابي الموافق للتفسير مُقدَّم على غيره.

وقد فَتَّشْتُ في بعض كتب التفسير المتقدِّمة، مثل: تفسير مقاتل بن سليمان، وسفيان الثوري، ومجاهد، ويحيى بن سلام، فلم أجد ما يشير إلى هذا التفسير، ولعلَّ أوَّل مَنْ أوماً إليه (من المفسِّرين) هو الطبري نقلاً عن الأَخفش<sup>(٣)</sup>.

ولذا فنسبته إلى أكثر المفسِّرين مجال نظر، والذي جاء عن كثير من أهل التفسير هو أنَّ الخبر محذوف على خلاف بينهم في تقديره<sup>(٤)</sup>، وهو معزوف إلى النحويين جميعاً<sup>(٥)</sup>.

وممَّا يُضعف طول الفصل بين المبتدأ والخبر ما يترتَّب عليه من إخراج الكلام من رُواء الفصاحة، وذلك بتقطيعه بالجُمْل المعترضة وهي نحو سبع<sup>(٦)</sup>؛ فهو يجعل الكلام في أوله عن الذين كفروا بالذكر، ثُمَّ تنتقل الآيات إلى الحديث عن القرآن، ثُمَّ يُعترض بآية (ما يقال لك...)، ثُمَّ يؤوب الكلام عن القرآن في آية (ولو جعلناه قرآناً أعمجياً)، ثُمَّ يصير الكلام إلى الحديث عن خبر الاسم الموصول<sup>(٧)</sup>.

يُضاف إلى ذلك أنه قد تقدَّم ما يصلح أن يكون هو المشار إليه لاسم الإشارة (أولئك)، وهو ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾<sup>(٨)</sup>، واسم الإشارة يعود على أقرب مذكور<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن: ٥٠٨/٢.

(٢) ينظر: غرائب التفسير: ١٠٤٤/٢.

(٣) وهو الذي أشار إليه بقوله: «بعض نحويي البصرة». ينظر: جامع البيان: ٤٥٢/٢٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٠٨/٢ عن عمرو بن عبيد، ومعاني القرآن للنحاس: ٢٧٥/٦، والنكت والعيون: ١٥٨/٥، وزاد المسير: ٥٤/٤، والجامع لأحكام القرآن: ٣٦٧/١٥.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٦٧/١٥.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير: ٦٩/٢٥.

(٧) ينظر: ما أعرابه الكسائي من القرآن: ١٢٢٢.

(٨) فصلت: (٤٤).

(٩) ينظر: الدر المصون: ٥٢٩/٩.